رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم مع

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2167) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) حزيران 2011

اليوم في المكتبات

مجلة حوار سبورت

القانون: مجلس السياسات حجر عثرة ◆ البيضاء: اعتذار علاوي استنكاف

قمة طالباني تؤجل الخلافات إلى صلح "صعب" بين المالكي وعلاوي

□ بغداد/ هشام الركابي

أفضى الاجتماع الذي عقد أمس بمقر رئيس الجمهورية إلى تأكيد استكمال الحوارات بين الفرقاء السياسيين والعمل على تقريب وجهات النظر بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية.

وقال رئيس الجمهورية عقب انتهاء الاجتماع إن الحوارات كانت ناجحة وتم الاتفاق على عقد اجتماع خاص للاتفاق بشكل نهائي للخلافات الحاصلة.

وقال طالباني للصحفيين انه تم الاتفاق على إيقاف الحملات الإعلامية بين طرفي الخلاف وتم الاتفاق بالأغلبية على استكمال مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

وأضاف أن الاجتماع كان مهما حيث أبدى الجميع ضرورة حسم القضايا العالقة. وتابع: "الفرقاء السياسيون أكدوا ضرورة التسريع بتجهيز القوات الأمنية بالأسلحة والمعدات اللازمة لكي تنهض بالملف الأمني بشكل كامل حين خروج القوات الاميركية من البلاد".

وقالت مصادر سياسية موثوقة للمدى إن أطراف النزاع السياسي اتفقت مؤقتا على تأجيل الملفات الخلافية، ومن بينها مجلس السياسات والوزارات الأمنية والموقف من الانسحاب الاميركي، إلى حين أن تنتهي لجنة خاصة من حوارات مشتركة بين الفرقاء والتوصل إلى خلاصات بشأن الخلافات.

اجتماع الكتل السياسية الخاص بحلحلة الأزمة السياسية وسبل تفعيل ورقة أربيل شهد غياب رئيس القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

وحضر الاجتماع كل من رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم والقيادي في المجلس عادل عبد المهدي وبعض أعضاء وقادة القائمة العراقية من بينهم صالح المطلك ورافع العيساوي وآخرون من مختلف الكتل السياسية.

وبخصوص غياب علاوي الذي اعتذر عن حضور الاجتماع، علق زعيم الكتلة العراقية البيضاء بالقول إن اعتذار رئيس القائمة العراقية عن حضور اجتماع قادة الكتل السياسية استنكاف منه، مؤكدا أن "هروب" علاوي في وقت الأزمات مستمد من العهد الملكي وهو مشاكسة لا تليق بسياسي مسؤول عن ٨٢ نائبا، محذرا الطبقة السياسية الحاكمة في العراق من جيل شبابي جديد سيحل محلها لفشلها في تقديم شيء للشعب العراقي.

وأضاف العلوي أنه "كان الأحرى بعلاوي عندما يشعر بعدم جدوى الحوارات، إرسال بيان إلى راعي الاجتماع والرأي العام يذكر فيه أن الاجتماعات السابقة لم تؤد إلى نتيجة، وهو لا يدخل في اجتماع آخر بلا جدوى"، مشيرا إلى أن "سفر علاوي وانتداب بديل له ليس بالعمل السياسي ولا يليق بزعيم سياسي".

وعن مجلس السياسات العليا، جدد عضو التحالف الوطني عن ائتلاف دولة القانون حسن السنيد استحالة الموافقة على التصويت في مجلس النواب للمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية".

وقال "إننا ملتزمون بكل التوافقات التي وقعنا عليها لكن الذي يعطل سير العملية التوافقية هو الخروج عن هذه التوافقات والمطالبة باستحقاقات أخرى".

■ التفاصيل ص٣

انفجار يوم أمس استهدف موكباً للسفارة الفرنسية في بغداد.. (أ.ف.ب)

الافتتاحية

مبادرة بارزاني المجَهَضَة، ودعوة الطالباني:

(٢)

علاوي والمعارضة الملتبسة..

■ بقلم / فخري كريم

لا يمكن البحث في أسباب الأزمة السياسية المتفاقمة في البلاد ومظاهرها، في جانبيها الحكومي والشعبي، بالتركيز فقط على الخلل الجدي المرضي للأداء الحكومي وعلى المفاهيم الخاطئة التي يجري الاستناد إليها في قيادة الحكومة والدولة، دون الكشف عن الخلل الذي تعاني منه والتعويقات المعرضة لها من داخل الحكومة ومن المشاركين الأساسيين فيها، والمشاركين مع أطرافها في العملية السياسية نفسها.. إضافة (وهذه الإضافة قد تكون في لب المشكلة وجوهرها) إلى أن المشكلة بالأساس هي مشكلة بنيوية لها صلة بأخطاء أساسات العمل، وهي أخطاء من المؤسف أنها اتخذت طابعا دستوريا وتشريعيا.

يشير الاستقطاب السياسي الحالي إلى طرفين معنيين بالأزمة ومسؤولين عن استمرارها وتصعيدها بين آونة وأخرى، وهما دولة القانون التي تقود الحكومة وائتلاف العراقية التي تتمثل فيها بالدرجة الثانية، كما أن التراشق بعناصر الأزمة يدور بين قطبيها، المالكي وعلاوي.

وفي هذه المواجهة، تغيّب أو يجري التمويه على المضامين الجوهرية للصراع، ويُكتفى أحياناً بالتعرض الجانبي لبعضها، مع أن الالتباس يظل ملازماً لها.

إن غياب الشراكة الحقيقية بين فرقاء الحكومة، مع ما يتداعى عن هذا الغياب، من انفراد وهيمنة وإقصاء وتعثر، يمكن أن تساق يومياً، لكن ما يجري تسليط الأضواء عليه غالباً لا يعالج الخلل في المشاركة، وإنما يكرس المطالبة باحتكار مقابل لمركز القرار دون مسوغ دستوري، بل يضفي، بتأكيد هذه المطالَبة التي تتخذ طابع نزوع مثير للشكوك، الشرعية على آليات الانفراد والاستئثار بمراكز القرار في مواجهة التهديد المستمر بكسر التوازن وضعضعة العملية السياسية والإبقاء على الأزمة وتغذيتها.

وإذا أخذنا بالاعتبار، على سبيل المثال، الإشكالية المتعلقة بالمجلس الوطني للسياسات العليا، والمطالبة المشروعة للعراقية بالإيفاء به كاستحقاق أكدت الالتزام به مبادرة بارزاني بالإطار العام، فان أحداً من القادة المشاركين في اجتماعات المبادرة لم يوافق على مفهوم قادة العراقية لطبيعة المجلس وصلاحياته والتفاصيل التي تجعل من المسؤول عنه، سواء اتخذ صفة رئيس أو أمين عام، "رئيساً للرؤساء" و "مركزاً قيادي" آخر فوق الرئاسات الثلاث الدستورية في البلاد.

■ المقال كاملاً ص٣

عطا يطالب (المدى) بـ ٨ مليارات دينار عن مقالات رأي

□ بغداد/ المدى

طالب الناطق باسم عمليات بغداد بتعويض مالي قدره ٨ مليارات دينار عراقي على خلفية مقالات رأي كانت المدى قد نشرتها وانتقدت فيها الأداء الأمني في العراق.

يأتي ذلك في وقت ندد سياسيون عراقيون باستغلال القضاء العراقي في تقييد حرية الصحافة وتكميم أفواه الإعلاميين العراقيين.

ووصلت المدى أمس الاثنين نسخة من نص الدعوى التي رفعها اللواء قاسم عطا على رئيس التحرير فخري كريم وثلاثة من الصحفيين في الجريدة وهم علي حسين وعلي عبدالسادة وداود العلي.

وكانت المدى قد نشرت عددا من المواد الصحفية انتقدت فيها أداء الأجهزة الأمنية خلال تظاهرات ساحة التحرير في بغداد. ودعت أعمدة ومقالات رأي فيها الحكومة العراقية إلى وقف الإجراءات القمعية بحق المحتجين العزل والمطالبين بالإصلاح.

وقال عطا في نص الدعوى المرفوعة إلى المحكمة الخاصة بقضايا النشر والإعلام إن ما ورد في مقالات وتقارير صحفية منشورة في جريدة المدى الفترة الماضية أساءت إليه وتعمدت التشهير به.

وكان الرأي العام العراقي، ومعه أوساط مدنية واسعة، اطلع على وقائع خروقات أمنية فاضحة تضمنت تنفيذ إجراءات قمعية غير مسبوقة بحق المتظاهرين العراقيين إلى جانب تشويه سمعتهم واتهامهم بالإرهاب والانتماء إلى حزب البعث، وبعض من هذه الاتهامات جاءت على لسان اللواء عطا صاحب الدعوى.

يشار إلى أن نوابا عراقيين أكدوا للمدى في وقت سابق أن تصريحات الناطق باسم عمليات بغداد خلطت أوراق العملية الأمنية وافتقدت إلى الدقة والصراحة والوضوح.

من جانبهم ندد سياسيون عراقيون لجوء المسؤولين العراقيين إلى استغلال القضاء العراقي في تقييد حرية الصحافة والعمل الإعلامي.

وقال زعيم الكتلة العراقية البيضاء حسن العلوي إن استخدام السياسيين والمسؤولين التنفيذيين لسلاح القضاء يعني وضع الصحفي العراقي في زاوية ضيقة وتفضي إلى عراق بلا صحافة حرة.

لكن العلوي وفي اتصال هاتفي مع المدى طالب بإعادة العمل بقانون المطبوعات واعتماد رقابة ديمقراطية حيادية من شأنها ضمان الحماية للصحفي العراقي وتحول دون حدوث مثل هذه الحالات.

وتوقع العلوي ازدياد الدعاوى المرفوعة على الصحفيين العراقيين خلال المدة المقبلة، وقال: "إذا منع الصحفي من مراقبة العمل الأمني وإذا قمعت أداوته في انتقاد المقصرين من المسؤولين الحكوميين وإذا حرم من حريته في التعبير عن أفكاره ومعتقداته، فما الذي سيبقى للصحافة في العراق؟".

من جانبه، قال القيادي في كتلة شهيد المحراب النائب علي شبر إن الأرقام المبالغ بها والتي يطالب بها اللواء قاسم عطا كتعويض مالي عما يراه ضررا بحق به، يفسر الغربة في قمع الصحافة.

وقال علي شبر في اتصال هاتفي مع المدى أمس الاثنين إن محاولات تقييد حرية الصحافة ستلحق الأذى بالتجربة الديمقراطية في البلاد، وان غياب دور حقيقي للسلطة العراقية سيضر كثيرا بجوهر العملية السياسية.

خبراء: ٤ وسائل إيرانية للتدخل في العراق

□ بغداد/ المدى

كشف خبراء إستراتيجيون أن لدى إيران أساليب مختلفة تستخدمها لتأمين وجودها وتحقيق أهدافها في العراق، كما أشار الخبراء إلى وجود أربعة مستويات من التدخل الإيراني في البلاد، وما تؤول إليه تلك المستويات على المنطقة بصورة متعمقة. فيما رفض زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أي تدخل إيراني في العراق حتى وان كان استهدافا للمنشآت الاميركية في العراق. الخبير الستراتيجي رياض العامري قال إن النقاش المتعلق بالدور الإيراني في العراق، في العواصم الغربية وبصورة أكبر من العواصم العربية. وأضاف أن الهدف من هذه الإستراتيجية هو ضمان ألا يشكّل العراق تهديدا لأمن إيران بأي شكل من الأشكال، أو ألا يتم التلاعب به بحيث يصبح خطرا على إيران.

وأشار إلى أن إيران تخشى أيضا "أن يواصل العراق الجديد إتباع سياسة معادية لإيران." وعليه، من الضروري جدا لإيران حماية هذه المصالح الإقليمية عن طريق الحفاظ على وجودها في العراق، علاوة على ذلك، يرسل وجود إيران في العراق رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة بأنها فشلت في إقامة نظام موال لأمريكا في بغداد".

■ التفاصيل ص٣

أبو درع لا يزال في إيران وأقاربه يشعلون اشتباكات مدينة الصدر

□ خاص/ المدى

عادت إلى الواجهة شخصية "أبو درع" بعد أن وصفه مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري هو وجماعته، بالمجرمين والقتلة، داعيا الحكومة إلى ردعهم.

جاء ذلك بعد التقارير التي تحدثت عن حدوث اشتباكات بين عناصر جيش المهدي وأتباع "أبو درع" مطلع الأسبوع الحالي أسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى بين الطرفين.

وكشف مصدر موثوق في التيار الصدري أن "أبو درع"، وأسمه الحقيقي إسماعيل، شخصية انفعالية لا يتجاوز الخمسين عاماً، يسكن في مدينة الصدر، كان معروفا بمشاجراته مع جيرانه واستخدامه للسكاكين والأدوات الحادة، الأمر الذي جعله يُعرض دائما أمام مراكز الشرطة أيام النظام البائد. ويصفه المصدر بـ"الشخصية الأسطورية" نظرا لارتباط اسمه بضابط امن الكاظمية والذي كان اسمه "أبو درع" أيضاً.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه في اتصال هاتفي مع "المدى" إن إسماعيل أطلق عليه "أبو درع" لمواجهته الدرع الاميركي بعد سقوط صدام، مبينا انه "انضم إلى جيش المهدي منذ بداية تشكيله إلا انه اتهم من قبل الحكومة بأعمال تصفية طائفية الأمر الذي جعل القضاء يصدر مذكرات إلقاء القبض بحقه.

وترك أبو درع العراق عام ٢٠٠٦ متوجها إلى إيران ولا يزال حتى اللحظة هناك، بحسب المصدر، مشددا على انه لا يرتبط حاليا بأي من أجنحة التيار.

وفي سنة ٢٠٠٧ اعتقل عدد من أقاربه، خلال خطة فرض القانون، وتم التحقيق معهم إلا أنهم خرجوا لعدم كفاية الأدلة، ويقول المصدر "إن أفراد عائلته وبعد إطلاق سراحهم لم ينضموا إلى التيار إنما لجأ خمسون منهم إلى المقاولات"، متابعا "أنهم تمادوا في التعدي على مقاولين ومدراء عامين، مستغلين ضعفهم وعدم وجود إسناد وحام لهم للحصول على العقود، متذرعينَ بانتمائهم إلى الخط الصدري، مهددين بأنهم من أقارب أبو درع"، منوها إلى أنهم استخدموا هذا الأسلوب ضد احد المقاولين وهو من أتباع التيار، الأمر الذي أدى إلى حدوث مواجهات بين أتباع الطرفين وسقوط عدد من القتلى والجرحى.

وكانت تقارير للجيش الاميركي قد تحدثت عن تواجد ابرز القادة المنشقين عن جيش المهدي "أبو درع" وشيخ باقر في إيران مشكلين مجاميع خاصة بهما.

جنود عراقيون فرحون بمدفع جديد: كنا نخاف الانسحاب

□ بغداد/ المدى

ظل جنود الفرقة الثانية في الجيش العراقي يحدقون إليه بذهول، ويحاولون لمسه بأيديهم ويلتقطون الصور معه. بعد ذلك تسمروا في مكانهم عندما قدّم لهم الاميركان سلاحهم الجديد. انه مدفع م-١٩٨ الذي كان يقبع في مستودع ذي طابقين. بالنسبة للجنود العراقيين المتلهفين إلى كسب احترام الشعب، فان وصول هذا المدفع الاميركي يعتبر خطوة كبيرة تجاه الفخر الذي يحتاجه كل جيش مقتدر. يقول علي هادي من صنف المدفعية "إنها تكنولوجيا عظيمة، سوف تتحسن الأمور كثيرا في العراق".

إن أسلحة ١٥٥ ملم هي جزء من الجهود التي كلفت مليارات الدولارات، المبذولة لتطوير الجيش العراقي قبل الانسحاب المقرر لما تبقى من القوات الاميركية في ٣١ ك١ ٢٠١١. من بين الأسلحة الاميركية التي يتواصل إرسالها للجيش العراقي هي دبابات أبرامز م ١ أي ١، ناقلات أشخاص مدرعة م ١١٣، وقوارب دوريات. هناك مقولة بان السلاح العظيم يصنع الرجل العظيم. يقول الكولونيل علاء عبد الرضا من الفرقة الثانية "لا استطيع الدفاع عن البلد من دون الاميركان، وان المدفعية الجديدة سوف تجعل الجيش العراقي بمستوى الجيوش الأخرى".

■ التفاصيل ص٢